الصناعة السورية ١٩٩١ ــ ٢٠٠٠م.

م.م. احمد فلاح حسن أ.د. احمد راشد جريذي
جامعة الانبار – كلية الآداب

الملخص:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الصناعة السورية (١٩٩١-٢٠٠٠) والتي تحتل المرتبة الثانية في مجمل النشاط الاقتصادي السوري، وقد برز دور الحكومة السورية وسياستها المتبعة في تطوير هذا القطاع اذ اتسمت سياسة الحكومة السورية بالاتجاه الى التدخل في تطوير القطاع الصناعي مع اختلاف مدى وشكل هذا التدخل في الفترات المختلفة تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها سوريا، لذلك وضعت الحكومة السورية الخطط اللازمة لتطويرها وتحديثها على اسس علمية، اذ سعت الى ادخال صناعات جديدة ، وتطوير طرق الانتاج ، وتحسين نوعيته ، كما عملت على توزيع المنشآت الصناعية في انحاء سوريا حسب توفر المواد الاولية واليد العاملة، فضلاً عن المقومات الاخرى من اجل النهوض بالصناعة، اذ استطاع هذا القطاع ان يدخل الاسواق الخارجية بكل ثقة الامر الذي انعكس على معدلات الانتاج وتطوير الانتاجية والصادرات وما رافقه من تطور في اسلوب الاداء بشكل عام. وبذلت الحكومة السورية جهوداً كبيرة من اجل تطوير القطاع الصناعي الخاص لما له من دوراً رئيسياً وهاماً يكمل دور القطاع العام في انتاج السلع الاستهلاكية وتشغيل الايدي العاملة وتوجيه ادخارات المواطنين لاستثمارها في الانتاج الصناعي' وانطلاقاً من سياسته التعددية الاقتصادية وضرورة اسهام كافة القطاعات في عملية التنمية فقد ساهم القطاع الخاص بدور هام من خلال الفرص المتاحة له وفق الاحكام والقوانين والتشريعات التي تنظم شؤون هذا القطاع وتشجيعه على توظيف مدخراته في مجمل الانتاج الصناعي، كما اولت الحكومة السورية هذا الصناعة النفطية لما لهذه الصناعة من اهمية كبيرة ايضا لذا عملت على استثمار النفط واستخراجه وتزويده بالمعدات والتجهيزات اللازمة لاستمرار عمليات المسح والتنقيب لتحقيق اكتشافات جديدة كأساس لاستقرار المستوى العام للإنتاج ولتزايده الى مستويات اعلى فعملت على انشاء وتطوير الكثير من المشاريع.

الكلمات المفتاحية: (الصناعة ، سوريا، الاستهلاكية، القطاع، التنقيب، المشاريع).

Syrian industry 1991 – 2000

Prof.Dr. Ahmed Rashid Jaridi M.M. Ahmed Falah Hassan

University of Anbar – College of Arts

Abstract:

The research aims to shed light on the Syrian industry (1991-2000), which ranks second in the overall Syrian economic activity. The role of the Syrian government and its policy in developing this sector has emerged, as the Syrian government's policy was characterized by a tendency to intervene in the development of the industrial sector, with a difference in extent and form. This intervention took place in different periods depending on the economic and political conditions that Syria went through. Therefore, the Syrian government put in place the necessary plans to develop and modernize it on scientific foundations. It sought to introduce new industries, develop production methods, and improve its quality. It also worked to distribute industrial facilities throughout Syria according to The availability of raw materials and labor, as well as other components for the advancement of the industry, as this sector was able to enter foreign markets with confidence, which was reflected in production rates, productivity development, exports, and the accompanying development in the method of performance in general. The Syrian government has made great efforts to develop the private industrial sector because it has a major and important role that complements the role of the public sector in producing consumer goods, employing the workforce, and directing citizens' savings to invest in industrial production. Based on its policy of economic pluralism and the need for all sectors to contribute to the development process, it has contributed The private sector plays an important role through the opportunities available to it in accordance with the provisions, laws and legislation that regulate the affairs of this sector and encourage it to

invest its savings in overall industrial production. The Syrian government also assigned this to the oil industry because this industry is also of great importance, so it worked to invest in oil, extract it and provide it with equipment and supplies. necessary for the continuation of surveying and exploration operations to achieve new discoveries as a basis for stabilizing the general level of production and increasing it to higher levels, so I worked to establish and develop many projects.

Keywords: (industry, Syria, consumerism, sector, exploration, projects).

المقدمة:

اعطت الحكومة السورية قطاع الصناعة اهمية متزايدة لما لهذا القطاع من دور مهم في دعم الاقتصاد الوطني السوري اذ عملت على تطوير الصناعات التحويلية من خلال استبدال وتجديد العدد من المعامل والمصانع، فضلا عن ادخال صناعات جديدة لتطوير طرق الانتاج وتحسين نوعيته، وعقدت العديد من اتفاقيات التعاون الصناعي مع الدول العربية والاجنبية، كما لاقت صناعات القطاع الخاص الرعاية والدعم من الحكومة السورية فتطورت هذه الصناعات كماً ونوعاً بما يتلائم مع ارتفاع مستوى المعيشة وتأمين الحاجات الاساسية للمجتمع.

احتوت الدراسة على مقدمة وثلاث محاور وخاتمة، تناولت المقدمة اهمية الموضوع وتقسم الخطة: استعرض المحور الاول : القطاع الصناعي العام الذي يشمل صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والكيميائية والمحور الثاني: القطاع الصناعي الخاص ، والمحور الثالث: الصناعات النفطية.

اعتمدت الدراسة على مجموعة مهمة من المصادر ذات الصلة بموضوع الصناعة السورية منها وثائق وزارة الصناعة السورية ووزارة النفط، والمجموعة الاحصائية السورية، فضلا عن الصحف السورية ، وكتاب جبارة البرغوثي، الصناعة السورية في التاريخ وظلال التصحيح، وكتاب محمد توفيق سماق، سياسات التصنيع في سورية ، كشفت هذه المصادر على تفاصل مهمة ودقيقة عن الصناعة السورية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠)

اولا - القطاع الصناعي العام:

تحتل الصناعة المرتبة الثانية بعد الزراعة في الاقتصاد السوري فهي تساهم بنحو (١٢) بالمائة من الدخل القومي ، لذلك وضعت الحكومة السورية الخطط اللازمة لتطويرها وتحديثها على اسس

علمية ، حيث سعت الى ادخال صناعات جديدة ، وتطوير طرق الانتاج ، وتحسين نوعيته ، كما عملت على توزيع المنشآت الصناعية في انحاء سوريا حسب توفر المواد الاولية واليد العاملة، فضلاً عن المقومات الاخرى من اجل النهوض بالصناعة، اذ استطاع هذا القطاع ان يدخل الاسواق الخارجية بكل ثقة الامر الذي انعكس على معدلات الانتاج وتطوير الانتاجية والصادرات وما رافقه من تطور في اسلوب الاداء بشكل عام[١].

عقد المجلس الاعلى للتخطيط برئاسة محمود الزعبي اجتماعاً في الرابع من نيسان ١٩٩٩، وذلك لمناقشة الخطة الاستثمارية لوزارة الصناعة والمؤسسات التابعة لها ، وحضر الاجتماع وليد حمدون عضو القيادة القطرية رئيس المكتبين الاقتصادي والمالي القطريين ورشيد اختريني نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وسليم ياسين نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ومديرو مؤسسات وزارة الصناعة وعدد من المديرين والمستشارين ، حيث بحث المجلس الواقع الانتاجي والمالي والفني والاداري للمؤسسات التابعة لوزارة الصناعة وتركز البحث على عمليات الاستبدال والتجديد والتطوير بهدف زيادة الانتاج وتطويره وتنويعه كماً ونوعاً ، كما تركز البحث على السبل التي من شأنها رفع مستوى الاداء وتحسينه وزيادة نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية وتم التأكيد على استمرار العمل وفق الطاقات الانتاجية التعاقدية ، وقد بحث المجلس الانفاق الفعلي وحجم وقيمة الانتاج الفعلي بالمقارنة مع الانفاق وحجم وقيمة الانتاج المخطط وكذلك قيمة وحجم المبيعات الداخلية والخارجية المحققة بالمقارنة مع حجم وقيمة المبيعات المخططة ، وجرى بحث مفصل للسبل التي من شأنها زيادة حجم الصادرات وتطويرها وتنويعها حيث تم التأكيد على انتاج السلع القابلة للتسويق الداخلي والخارجي لأنهاء مشكلة مخازن الشركات المصنعة[٢] .

وقعت اتفاقية تعاون صناعي بين سوريا وايطاليا في الخامس من ايلول ١٩٩٩، حيث تضمنت هذه الاتفاقية تعزيز التعاون الفني والاقتصادي بين البلدين بهدف تحقيق المصالح المشتركة للقطاعين الصناعيين في سوريا وايطاليا ، كما تضمنت تبادل الخبراء والآراء والمعلومات حول نشاطات التعاون المتبادل بين الطرفين في الحقول الصناعية والتقنية والتجارب وتبادل الوفود والزيارات ، وذلك لتقوية العلاقات بين غرفة الصناعة في سوريا والمؤسسة الايطالية للاستثمارات الصناعية ، كما تدعوا الاتفاقية الجانبين الى ضرورة تبادل الوثائق الاساسية والمعلومات والمطبوعات بشكل منتظم ، وكذلك ترويج الاشتراك في المعارض المختصة بمنتج محدد ومختارة من قبل الجانبين وترويج التعاون التقني في مجال التدريب والعلاقات التجارية[٣]، لذلك يمكننا توضيح الصناعات السورية التحويلية خلال هذه الفترة من خلال دراسة كل صناعة على حدة .

١_ الصناعات النسيجية:

شهد قطاع الغزل والنسيج تطوراً هاماً في ظل هذه الحكومة واصبحت شركات كبيرة وضخمة للغزل والنسيج ، فضلاً عن العمل على تطوير المنشآت القائمة ، حتى اصبحت هذه الصناعات تأتي في المرتبة الاولى في الاهمية حيث بلغ عدد الشركات القائمة ست وعشرون شركة [٤]، يعد تحويل مشروعي غزل ادلب واللاذقية الجديدين الى شركتين عاملتين ، الشركة العامة للخيوط القطنية في اللاذقية والشركة العامة للخيوط القطنية في ادلب ، كما تم في عام ١٩٩٢ انجاز مشروع غزل جبلة بطاقة انتاجية (٢٤٠٠٠) الف طن من الغزول القطنية [٥]، ومعمل الغزل في المنطقة الوسطى بطاقة انتاجية (١٥,٠٠٠) الف طن سنوياً ، ومعمل غزل العوادم القطنية في حمص بطاقة انتاجية (٤٠٠٠) طن من غزول العوادم ، وتوسيع الغزل الصوفي في شركة اصواف حماة الذي رفع طاقتها الانتاجية بنحو (٦٠٠٠) طن سنوياً من الغزول الصوفية [٦].

وفي عام ١٩٩٤ تم انجاز مشروع غسيل الصوف في شركة اصواف حماة ، واستبدال اربعة الات تدوير المغازل في المعمل الثاني في شركة الفرات للغزل ، والات السحب في المعمل الاول و (٣٠٠) راس تدوير في شركة غزل جبلة [٧]، كما تم في عام ١٩٩٧ تركيب اربع وعشرين ألة لصناعة الجوارب والات كوي في شركة النايلون للجوارب ، وكذلك انتاج الجوارب من الخيوط القطنية [٨].

استحدثت الحكومة السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم (٧) عام ١٩٩٧ الشركة العامة للخيوط القطنية في اللاذقية حيث تبلغ طاقتها الانتاجية (١٧٠٠٠) الف طن من الغزول القطنية ، وتستخدم احدث الانوال والتقنيات الحديثة ، حيث تتألف الشركة من معملين معمل المشط ويبلغ عدد مغازله ثلاثون الف مغزل وبطاقة انتاجية (٥٠٠٠) طن سنوياً ، ومعمل المسرح حيث تبلغ عدد مغازله تسعون الف مغزل وبطاقة انتاجية (١٢,٠٠٠) الف طن وبذلك تكون مجموع الطاقة الانتاجية للشركة (١٧,٠٠٠) الف طن ، حيث تحتاج الى (١٨٨٠٠) الف طن من القطن ، شهد انتاج هذه الشركة اقبالاً كبيراً في الاسواق العالمية نظراً لجودتها والاقبال عليها في الاسواق الخارجية ، وقد تم تصدير (١٥١٨) طن الى المانيا وبريطانيا واليونان ، لذا تساهم الشركة من خلال انتاجها مساهمة فعالة في دعم الاقتصاد السوري وتنميته[٩].

عقدت لجنتا التخطيط والشؤون العربية والخارجية اجتماعا مشتركا في الحادي عشر من نيسان ١٩٩٨ بحضور اكثرية الاعضاء بحثت اللجنة المشتركة الاتفاقية المؤرخة في الثالث من كانون الثاني ١٩٩٨ بين الحكومة السورية والبنك الاسلامي للتنمية بشأن توكيل الحكومة السورية لشراء معدات بمبلغ عشرة ملايين وثمانمائة واربعون الف دولار امريكي نيابة عن البنك الاسلامي

وايجارها للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية لمدة عشر سنوات وبعد فترة اعداد مدتها سنتان وان تكون جملة اقساط الايجار من التكلفة الكلية للمعدات مضافا اليها عائد مقداره سبعة بالمائة سنويا ويتم سدادها على عشرين قسطا متساويا ونصف سنوي وحيث ان هذه الاتفاقية تهدف لإنشاء معمل لغزل مخلفات الاقطان بطاقة انتاجية قدرها اربعة الاف طن في السنة لإنتاج غزول بمواصفات جيدة [١٠].

لذلك تحتل هذه الصناعات المرتبة الاولى من حيث المساهمة في القيمة المضافة الى الصناعات التحويلية والتي بلغت (٣٠) بالمائة عام ١٩٩٨ ، وقد تعتبر من اهم الانشطة الصناعية في سوريا من حيث امكانيات التطوير والتصدير ، نظراً لتنوع نتاجاتها والتي تشمل حلج القطن وغزله ونسجه ، فضلاً عن انتاج الألبسة والسجاد ، كما تحتل المرتبة الثانية بعد النفط في تأمين القطع الاجنبي [١١].

استمرت الحكومة السورية بتطوير هذه الصناعات من خلال اقامة وتوسيع العديد من المشاريع ، حيث تم في عام ١٩٩٩ انشاء مصنع الانتاج الاقمشة القطنية في ريف دمشق في بكلفة ٣٠٣ مليون ليرة سورية ، حيث يؤمن ١٧٥ فرصة عمل ، ومصنع الانتاج الاقمشة القطنية المستخدمة في صناعة البشاكير والالبسة القطنية في ريف دمشق بكلفة ٢٢ مليون ليرة سورية ويؤمن ٢٠ فرصة عمل، ومصنع الانتاج الخيوط القطنية في ريف دمشق بكلفة ١١٠ مليون ليرة سورية حيث يؤمن ١١٦ فرصة عمل ، كما تم انشاء معلمين لإنتاج خيوط البولستر الاول في حلب بكلفة ١١٠ مليون ليرة سورية ويؤمن ٥٦ فرصة عمل ، والثاني في درعا بكلفة ٧٩ مليون ليرة سورية ويؤمن ٥٧ فرصة عمل ، فضلاً عن انشاء مصنع لإنتاج الاقمشة القطنية والتركيبة في ادلب بكلفة ٨٨ مليون ليرة سورية ويؤمن ١٥ فرصة عمل ، ومعمل لإنتاج الاقمشة المسنرة الممزوجة والالبسة في ريف دمشق بكلفة ١٨٢ مليون ليرة سورية ويؤمن ٨١ فرصة عمل ، ومن المشاريع الهامة التي تم انشاؤها مشروع لإنتاج خيوط الأكرليك بكلفة ٥٧٠ مليون ليرة سورية حيث يؤمن ١٤٥ فرصة عمل في ريف دمشق ، كما تم انشاء معمل لإنتاج الخيوط المخملية والقطنية الممزوجة في طرطوس بكلفة ٣٣ مليون ليرة سورية[١٢] .

عقدت اتفاقية قرض بين سوريا وصندوق ابو ظبي للتنمية في ١٩٩٩/١١/١ تضمنت هذه الاتفاقية منح الحكومة السورية بمبلغ (٢٥٧١١٠) مليون درهم اماراتي لتحويل مشروع معمل الغزول الممزوجة في طرطوس ، اذ صادق على هذه الاتفاقية مجلس الشعب في جلسته المنعقدة في ١٢/٨/ ١٩٩٩، كما صادق عليها رئيس الجمهورية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٤ في ٢٠٠٠/٤/٢٤[١٣]، وفي عام ٢٠٠٠ فقد تم انشاء مصنع لتحضير وصباغة وطباعة الاقمشة المحلية وتحضير وصباغة الخيوط بطاقة انتاجية ٢٦٠ طن وبكلفة ١٠٠ مليون ليرة سورية ويؤمن ٦٠ فرصة عمل ، ومصنع لإنتاج وتصنيع اقمشة التريكو القطنية في الرقة بطاقة انتاجية ٣٠٠٠ طن وبكلفة ٦٤٨ مليون ليرة سورية حيث يؤمن ٢٥٤ فرصة عمل [١٤].

ترأس محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء في السابع من آب ٢٠٠٠ اجتماع عمل في وزارة الصناعة وذلك لتقييم اداء المؤسسة العامة للصناعات النسيجية والشركات التابعة لها، وبحضور عدد من الوزراء والمدير العام للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية ومديرو شركات الغزل والنسيج ، وجرى خلال الاجتماع مناقشة المذكرة المقدمة حول تقييم اداء المؤسسة والشركات التابعة لها خلال عام ١٩٩٩ ولغاية النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ ، وقد تناول قيمة وكميات الانتاج المخطط بالمقارنة مع قيمة وكميات الانتاج الفعلي وكذلك قيمة وكميات المبيعات الداخلية والخارجية بالمقارنة مع قيمة وكميات المبيعات الفعلية ، اذ تركز البحث على الصعوبات القائمة والتي تجلت في تراكم كميات كبيرة في المخازن وانخفاض نسبة الانتفاع من الطاقات الانتاجية والخسائر الكبيرة التي ترتبت على معظم شركات المؤسسة، فضلاً عن فقدان السيولة والتشابكات المالية وزيادة المديونية ، كما تم مناقشة الاسباب التي ادت الى تراكم المخزون والمقترحات المقدمة لتجاوزها والنهوض بواقع عمل شركات الغزل والنسيج ، واوضاع القوى العاملة وتجديد وتحديث واستبدال خطوط الانتاج وسبل رفع الاداء وتطويره من خلال ايلاء عمليات التأهيل والتدريب اهميتها المناسبة ، كما تم تحديث سياسات التسويق والاقتراحات المقدمة لتطويرها على ضوء المتغيرات والاحتياجات الحقيقية للأسواق الخارجية ، حيث اكد على اهمية قطاع الغزل والنسيج في عملية التنمية وفي النهوض بالاقتصاد الوطني [١٥].

٢_ الصناعات الهندسية:

تشكل هذه الصناعات دعامة اساسية للاقتصاد الوطني في سوريا حيث لاقت الرعاية والدعم من الحكومة السورية فتطورت هذه الصناعات كماً ونوعاً بما يتلائم مع ارتفاع مستوى المعيشة وتأمين الحاجات الاساسية للمجتمع ، فازداد عدد المصانع وانشأت الشركات المختلفة وتوزعت جغرافيات جميع المحافظات السورية ، حيث تشمل صناعة الهواتف والدارة الالكترونية المختلفة وصناعة البرادات والكابلات الكهربائية والهاتفية على اختلاف انواعها وصناعة الحديد الصلب والانابيب الهندسية والمحركات الكهربائية والبطاريات السائلة والجافة ، ومعظم هذه الصناعات هي بمواصفات عالمية وعالية الجودة تلبي رغبات وحاجات واذواق المستهلكين ، لذا توسعت هذه الصناعات ووضعت الحكومة السورية الخطط الاستثمارية اللازمة لتظل هذه الصناعات مواكبة التطور العلمي والتقني العالمي [١٦].

٣_ الصناعات الكيميائية:

تعتبر هذه الصناعات من الدعائم المهمة في الصناعة السورية حيث تنتج عدداً واسعاً من السلع مثل الاسمدة والمنظفات والاطارات والادوية والبلاستيك ، فضلاً عن تكرير البترول الذي يلعب دوراً

اساسياً في القيمة المضافة لهذه الصناعات ، قامت الحكومة السورية بأنشاء العديد من المشاريع والمعامل، فضلاً عن تطوير وتوسيع القديم منها [١٧]، حيث تم في عام ١٩٩٢ انشاء خط الزجاج الدوائي في معمل الزجاج والمصابيح في حلب بطاقة انتاجية اربعين مليون زجاجة ، فضلاً عن (٧٠٠٠) الاف طن من مختلف القوارير الزجاجية ، كما تم توسيع وتأهيل معمل سماد الامونيا يوريا بطاقة انتاجية (٢٠٠) الف طن سنوياً ، ومعمل الادوية البشرية في حلب بطاقة انتاجية (٤٠٠) الف كيس[١٨].

صادق مجلس ادارة المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية برئاسة وزير الصناعة على ميزانية الشركة للمنتجات المطاطية عن الدورة المالية ١٩٢٢ حيث وصلت قيمة المبيعات الى ٢٦٦ مليون ليرة سورية وقيمة ربح المتاجرة نحو ١٠٢ مليون ليرة سورية ووصلت الارباح قبل الضريبة الى ٩٢ مليون ليرة سورية وبعد الضريبة ٣٧ مليون ليرة سورية، كما صادق على ميزانية الشركة لعام ١٩٩٣ حيث بلغت قيمة المبيعات ٥١٤ مليون ليرة سورية وربح المتاجرة ١٦٨ مليون ليرة سورية ووصلت الارباح قبل الضريبة الى ١١٦ مليون ليرة سورية وبعد الضريبة الى اثر من ٤٧ مليون ليرة سورية[١٩]، لذلك ارتفعت مساهمة هذه الصناعات في القيمة المضافة الى الصناعات التحويلية من (٩) بالمائة عام ١٩٩٢ الى (١٥) بالمائة عام ١٩٩٨[٢٠].

٤_ الصناعات الغذائية:

تطورت الصناعات الغذائية في سوريا تطوراً هاماً بحيث اصبح عدد الشركات القائمة (٢٤) شركة تعمل في مجال الكونسروة والالبان والاجبان والزيوت والمشروبات المختلفة ، كما تعتبر من الصناعات المهمة في سوريا ، وذات امكانيات للتصدير الى اسواق الدول المجاورة حيث تسهم بنحو(١٨) بالمائة من القيمة المضافة الى الصناعات التحويلية [٢١].

ففي عام ١٩٩٩ تم انشاء معمل لعصر فول الصويا في ريف دمشق بكلفة ٤٥ مليون ليرة سورية ، حيث يؤمن ٦١ فرصة عمل ، كما تم انشاء معمل لإنتاج الزيوت في حماه بكلفة ١٣٥ مليون ليرة سورية ويؤمن ٣٠ فرصة عمل ، ومعمل لإنتاج الكبة في حمص بكلفة ٢١٠ مليون ليرة سورية ويؤمن ١١٥ فرصة عمل[٢٢]، وفي عام ٢٠٠٠ تم انجاز مصنع لإنتاج الخميرة الجافة بطاقة انتاجية ٣٠٠٠ طن في ريف دمشق بكلفة ٣٣٧ مليون ليرة سورية ، ومصنع لعصر الزيتون وتنقيته في درعا بكلفة ٧٠ مليون ليرة سورية ويؤمن ٧٠ فرصة عمل ، ومصنع لإنتاج زيت الزيتون النباتي وبطاقة انتاجية ٢٣٠ طن[٢٣].

٥_ الصناعات المعدنية:

اقيمت هذه الصناعات اساساً من اجل الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية كالمحركات الكهربائية والبرادات والتلفزيونات وقد ارتفعت مساهمة هذه الصناعات في القيمة المضافة الى الصناعات التحويلية (١٤بالمائة) [٢٤].

لقد تم انشاء العديد من المصانع ففي عام ١٩٩٩ تم انشاء مصنع لإنتاج المكونات المعدنية في حلب بكلفة ١٠٠ مليون ليرة سورية ويؤمن ٣٤ فرصة عمل ، ومصنع اخر في نفس المجال في حماه بكلفة ١٣٦ مليون ليرة سورية ويؤمن ١٧ فرصة عمل ، كما تم انشاء مصنع لإنتاج الانابيب المعدنية السوداء في ريف دمشق بكلفة ٣٠ مليون ليرة سورية ويؤمن ٣٣ فرصة عمل[٣] ، وفي عام ٢٠٠٠ فقد تم انشاء مصنع لصناعة الآلات الثقيلة المستخدمة في تشغيل وتشكيل المعادن في ريف دمشق بكلفة ١٦٨ مليون ليرة ، ومعمل لتغلفة الصفائح المعدنية وتصنيع الهياكل بكلفة ١٦٠ مليون ليرة سورية [٢٥].

٦_ الصناعات غير المعدنية:

تشكل صناعة الاسمنت القسم الاكبر من هذه الصناعات ، فضلاً عن الخزف والجص ، وقد ارتفعت مساهمة هذه الصناعات الى القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (١٥) بالمائة ، وتعتبر صناعة الاسمنت ومواد البناء من الصناعات القابلة للتطور نظراً للسوق المحلية الواسعة نسبياً وامكانيات التصدير الكبيرة ، كما يسهم القطاع العام مساهمة فعالة في الصناعة السورية ويتضح ذلك من خلال مساهمته في كل من الانتاج وصافي الناتج المحلي ، باعتباره من المؤشرات الدالة على التطور الصناعي الذي وصل اليه القطاع الصناعي العام [٢٦].

يبين الجدول ادناه مساهمة القطاع الصناعي العام في الانتاج وصافي الناتج المحلي للفترة (١٩٩١_٢٠٠٠)[١]. القيمة ملايين الليرات السورية.

جدول رقم (١)

السنة	الانتاج	صافي الناتج المحلي
١٩٩١	١٢٥٥٦١	٤٦٠٠٤
١٩٩٢	١٣١٦٢٢	٤٦٩٨٣
١٩٩٣	١١٨٧٣٣	٤٧٥٧٩

١٩٩٤	١٤١٣٥٢	٥٢١٥٨
١٩٩٥	١٦٣٦٥٤	٦٠٢٠٦
١٩٩٦	٢٥١١٣٥٣	١١٣٥١٧
١٩٩٧	٣٠٨٩٤١	١٤٠٩٣٣
١٩٩٨	٢٩٣٥٦٣	١٢٥٧٤٣
١٩٩٩	٣٦٢٦٥٧	١٦٥٧٣٨
٢٠٠٠	٤١٥٣٨٤	١٨٣٦٢٥

يتبين لنا من الجدول رقم (١) ان مساهمة القطاع الصناعي العام في الانتاج قد شكلت نسبة بلغت (١٢٥٥٦١) الف طن لعام ١٩٩١ لتزداد هذه النسبة وتصل الى (٤١٥٣٨٤) الف طن عام ٢٠٠٠، اي بزيادة بلغت(٢٣٠) بالمائة، وكذلك الحال بالنسبة لمساهمته في صافي الناتج المحلي حيث بلغت (٤٦٠٠٤) الف طن عام ١٩٩١ حيث ازدادت هذه النسبة الى (١٨٣٦٢٥) الف طن عام ٢٠٠٠ ، بزيادة بلغت (٢٩٩) بالمائة .

ثانيا - القطاع الصناعي الخاص:

اذا كان للقطاع الصناعي العام في سوريا الدور الريادي في عملية التنمية الصناعية فان للقطاع الصناعي الخاص ايضاً دوراً رئيسياً وهاماً يكمل دور القطاع العام في انتاج السلع الاستهلاكية وتشغيل الايدي العاملة وتوجيه ادخارات المواطنين لاستثمارها في الانتاج الصناعي[٢٧]، وانطلاقاً من سياسته التعددية الاقتصادية وضرورة اسهام كافة القطاعات في عملية التنمية فقد ساهم القطاع الخاص بدور هام من خلال الفرص المتاحة له وفق الاحكام والقوانين والتشريعات التي تنظم شؤون هذا القطاع وتشجيعه على توظيف مدخراته في مجمل الانتاج الصناعي ، وقد جاء اصدار القانون رقم (١٠)[٢٨] تتويجاً لجملة من التشريعات التي استهدفت توجيه نشاط هذا القطاع وتشجيعه على الاستثمار ، ان صدور هذا القانون شكل تطوراً هاماً في القطاع الصناعي الخاص[٢٩].

يبين الجدول ادناه المشاريع الصناعية المشمولة والرخصة والمنفذة وفق احكام القانون رقم ١٠ ، وكذلك رأس المال المستثمر وعدد العمال منذ صدوره ولغاية ٢٠٠٠ [٣٠].

جدول رقم (٢)

النشاط	البيان	المشاريع المشمولة	المشاريع المرخصة	المشاريع المنفذة
الصناعات الغذائية	عدد المشاريع	٣٨٠	١٦٩	٦٤
	رأس المال	٩٢٦٧٩	٣٣٢٧٢	٩٧٣٨
	عدد العمال	٢٦١١٠	١١١١٥	٢٦٤٦
الصناعات الكيميائية	عدد المشاريع	١٩٤	٩٩	٦١
	رأس المال	٣٩٥٢١	١٣٧٠٦	٥٩٤٥
	عدد العمال	١١٧١٥	٥٥٤٦	١٠٣٦
الصناعات الهندسية	عدد المشاريع	٢٢٣	٨٤	٤٠
	رأس المال	٢٣٢٨٦٨	١٢١٩٣	٥٠٧٠
	عدد العمال	٢٠٩٥٥	٥٢٦٣	١٨٩٩
الصناعات النسيجية	عدد المشاريع	١٣٥	٧٤	٣١
	رأس المال	٣٨٣٦٥	١٥٠٩٢	٣٥٥٦
	عدد العمال	٢٠٦٢٢	٩٠٣٠	٢٦٠٤
المجموع العام	عدد المشاريع	٩٣٢	٤٢٦	١٩٦
	رأس المال	٤٠٣٤٣٣	٧٤٢٦٣	٢٤٣٠٨
	عدد العمال	٧٩٤٠٢	٣١٩٥٤	٨١٨٥

يتضح من الجدول رقم (٢) ان اجمالي عدد المشاريع الصناعية المشمولة بلغت (٩٣٢) مشروعاً ، في حين بلغ اجمالي عدد المشاريع المرخصة (٤٢٦) مشروعاً ، كما بلغ اجمالي المشاريع المنفذة (١٩٦) مشروعاً .

اما بالنسبة لرأس المال للمشاريع المشمولة فقد بلغ (٤٠٣٤٣٣) مليون ليرة سورية ، كما بلغت نسبة رأس المال للمشاريع المرخصة (٧٤٢٦٣) مليون ليرة سورية ، فان نسبة رأس المال للمشاريع المنفذة لم تتجاوز (٢٤٣٠٨) مليون ليرة سورية .، وكذلك بالنسبة للعمال فان اجمالي عدد العمال في المشاريع المشمولة فقد بلغ (٧٩٤٠٢) عاملاً ، وفي المشاريع المرخصة (٣١٩٥٤) عاملاً ، والمشاريع المنفذة (٨١٨٥) عاملاً .

كما يتضح من الجدول توزيع المشاريع المشمولة والمرخصة والمنفذة على قطاعات الصناعات التحويلية ، حيث حظيت الصناعات الغذائية بـــ(٣٨٠) مشروعاً من المشاريع المشمولة و (١٩٦) مشروعاً م المشاريع المرخصة و (٦٤) مشروعاً من المشاريع المنفذة ، كما بلغ رأس المال في المشاريع المشمولة (٩٢٦٧٩) مليون ليرة سورية و (٣٣٢٧٢) مليون ليرة سورية في المشاريع المرخصة و (٩٧٣٨) مليون ليرة سورية في المشاريع المنفذة وقد بلغ عدد العمال في المشاريع المشمولة (٢٦١١٠) عاملاً وفي المشاريع المرخصة (١١١١٥) عاملاً وفي المشاريع المنفذة (٢٦٤٦) عاملاً .

اما الصناعات الكيميائية فقد بلغ عدد المشاريع المشمولة (١٩٤) مشروعاً من اجمالي المشاريع المشمولة و (٩٩) مشروعاً من المشاريع المرخصة و (٦١) مشروعاً من المشاريع المنفذة ، في حين بلغ رأس المال في المشاريع المشمولة (١١٧١٥) مليون ليرة سورية وفي المشاريع المرخصة (١٣٧٠٦) مليون ليرة سورية وفي المشاريع المنفذة مليون ليرة سورية ، اما بالنسبة لعدد العمال فقد بلغ عدد العمال في المشاريع المشمولة (١١٧١٥) عاملاً وفي المشاريع المرخصة (٥٥٤٦) عاملاً وفي المشاريع المنفذة (١٠٣٦) عاملاً .

كما حظيت الصناعات الهندسية بـــ (٢٢٣) مشروعاً من اجمالي المشاريع المشمولة ، و ٨٤ مشروعاً من المشاريع المرخصة و ٤٠ مشروعاً المشاريع المنفذة ، حيث بلغ رأس المال في المشاريع (٢٣٢٨٦٨) مليون ليرة سورية وفي المشاريع المرخصة (١٢١٩٣) مليون ليرة سورية وفي المشاريع المنفذة (٥٠٧٠) مليون ليرة سورية ، اما عدد العمال فقد بلغ (٢٠٩٥٥) عاملاً في المشاريع المشمولة و (٥٢٦٣) عاملاً في المشاريع المرخصة و (١٨٩٩) في المشاريع المنفذة ، وكذلك بالنسبة للصناعات النسيجية فقد حظيت بـ (١٣٥) مشروعاً من اجمالي المشاريع المشمولة و (٧٤) مشروعاً من المشاريع المرخصة و (٣١) مشروعاً من المشاريع المنفذة ، وبلغت نسبة رأس المال في المشاريع المشمولة (٣٨٣٦٥) مليون ليرة سورية ، كما بلغت في المشاريع المرخصة (١٥٠٩٢) مليون ليرة سورية وفي المشاريع المنفذة (٣٥٥٦) مليون ليرة سورية ، اما عدد العمال فقد بلغ في المشاريع المشمولة (٢٠٦٢٢) عاملاً وفي المشاريع المرخصة (٩٠٣٠) عاملاً ، وفي

المشاريع المنفذة (٢٦٠٤) عاملاً ، كما يساهم القطاع الخاص مساهمة فعالة في الصناعة السورية ، واتضح ذلك من خلال مساهمته في كل من الانتاج وصافي الناتج المحلي .

يوضح الجدول ادناه الانتاج وصافي الناتج المحلي في القطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩١_٢٠٠٠)[١]. القيمة بملايين الليرات السورية .

جدول رقم (٣)

السنة	الانتاج	صافي الناتج المحلي
١٩٩١	٤٠٣٧٥	٩٧٩٠
١٩٩٢	٣٩٩٥٧	٩٦٩٤
١٩٩٣	٥٨٨٧٩	١٣٧٦٢
١٩٩٤	٧٠٣٦٠	١٦٠٦٢
١٩٩٥	٨٤٠٤٦	٢٠٢٧٤
١٩٩٦	١٠٢٨٧٠	٢٤٤٥٨
١٩٩٧	١٥٤٠٢٤	٣٩٥٧٩
١٩٩٨	١٨٧٢٦٧	٤٨١١٨
١٩٩٩	٢١٩٥٣٢	٥٨٥٨٣
٢٠٠٠	١٩٨٨٦٣	٦٣٥٢٧

يبين الجدول رقم (١٤) ان مساهمة القطاع الخاص في الانتاج بلغت (٤٠٣٧٥) مليون ليرة سورية عام ١٩٩١ لتزداد الى (١٩٨٨٦٣) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٠ ، اي بنسبة زيادة بلغت (٣٩) بالمائة، اما بالنسبة لمساهمته في صافي الناتج المحلي فقد بلغ (٩٧٩٠) مليون ليرة سورية اذ ازدادت هذه النسبة لتصل الى (٦٣٥٢٧) مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٠، اي بزيادة بلغت (٥٤) بالمائة .

ثالثا - الصناعة النفطية:

يعد النفط ثروة وطنية مهمة تساهم في الاقتصاد السوري ، ويعتبر من الثروات الباطنية ، حيث يدخل ضمن اطار الصناعات الاستراتيجية كما يعد مورد مهم من موارد العملات الصعبة ، وتقوم عليه العديد من الصناعات [٣١]، لذلك اولت الحكومة السورية هذا القطاع اهمية كبيرة لاستثماره واستخراجه وتزويده بالمعدات والتجهيزات اللازمة لاستمرار عمليات المسح والتنقيب لتحقيق اكتشافات جديدة كأساس لاستقرار المستوى العام للإنتاج ولتزايده الى مستويات اعلى فعملت على انشاء وتطوير الكثير من المشاريع [٣٢].

وقد شجعت الحكومة السورية الشركات الوطنية والاجنبية على عمليات التنقيب حيث نتج عن هذا التنقيب نتائج مثمرة للشركات السورية وللشركات الغربية ، حيث قامت الشركات السورية للنفط في عام ١٩٩٢ بحفر خمس وخمسين الف متر طولي في الحفر الاستكشافي و وست وستون الف متر في الحفر الانتاجي في منطقة دير الزور[٣٣]، بدأت فعاليات التنقيب عن النفط من قبل الشركات الاجنبية في عام ١٩٩٣ حيث منحت خمس شركات امتيازات للتنقيب وهي شركة اوكسيد نتال ، يونيكال ، وسيب ، والف أكتين ، وتولو أويل ، وعند انتهاء التزاماتها العقدية قامت شركة اوكسيد نتال وتوتال بتسليم حقوقها الانتاجية في منطقة البشيري الى الشركة السورية للنفط [٣٤].

عقد اجتماع في وزارة النفط والثروة المعدنية ضم وزير النفط نادر نابلسي وعبد الرحيم السبيعي وزير الدولة لشؤون التخطيط والمدير العام للشركة السورية للنفط في التاسع عشر من ايلول ١٩٩٣ وخصص الاجتماع لبحث مجمل القضايا المتعلقة بتزويد المحطات الكهربائية بالغاز او الفيول اللازم لتشغيلها وهي محطات جندر وتشرين والناصرية ومحردة وقطينة ، وبين وزير النفط بأن الوزارة ستعمل على تزويد محطة جندر بالكميات اللازمة لها من معمل غاز عمر في دير الزور وتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتامين الانابيب لتوصيل غاز حقل عمر الى محطة جندر واشار الى ان الشركة السورية للنفط تدرس حاجة امكانية نقل غاز المنطقة الوسطى الى محطة الناصرية وتوسيع محطة تشرين وذلك عن طريق وضع التصاميم اللازمة من انابيب توصيل الغاز ومحطات لقياس الضغوط وغيرها ،واكد وزير النفط حرص الوزارة على تامين الغاز اللازم لمحطات الطاقة الكهربائية وفق افضل السبل والامكانات المتوفرة من هذه المادة وضرورة العمل على تامين الخزانات اللازمة لمادة الفيول لاستعمالها كبديل عن حدوث اي طارئ قد يؤثر على استمرارية تشغيل هذه الوحدات دون توقف[٣٥].

قامت شركة سيب الفرنسية والشركة السورية للنفط بحل شراكتهما في اواخر عام ١٩٩٣ ، حيث ادعت شركة سيب الفرنسية عدم قدرتها في الحصول على ارباح مناسبة من استثماراتها النفطية

السورية ، وتركت للشركة السورية حق انتاج ثلاثة الاف برميل يومياً وبحسب التقديرات الرسمية المحلية والشركات الاجنبية تقوم شركة الفرات بإنتاج (٤٠٠) الف برميل يومياً ، من مئتي بئر التي تشكل ثلثي الانتاج النفطي السوري وشركة النفط السورية (١٦٠) الف برميل يومياً وشركة دير الزور (٦٠) الف برميل يومياً والبشيري (٣٠٠٠) برميل يومياً [٣٦].

لقد تم في عام ١٩٩٤ اكتشاف النفط في حقل الغور وحقل الغدير باحتياطي يقدر (٣) مليون م^{3} من النفط ، كما تم تعميم تجربة الحفر الافقي ، بحيث يتم اختراق الطبقة المنتجة افقياً ولمسافات مختلفة حسب طبيعة الخزان ، حيث اثبتت التجربة ان البئر الافقي ينتج بنحو (٣_٥) مرات مقارنة بالبئر العمودي ، لذلك تم حفر اعمق بئر في حقل السويدية بعمق (٥٧٦٦) متر ، وتشغيل الحفارات المعدنية واستيعاب التكنلوجيا المتطورة حيث تعمل هذه الحفارات على الكهرباء مع اجهزة مراقبة كاملة يديرها الحاسوب ، كما تم انجاز (٦٢) الف متر طولي في الحفر الاستكشافي و (٧٣) الف متر طولي في الحفر الانتاجي في البادية[٣٧] .

اما في عام ١٩٩٥ فقد تم تركيب الآلات والروافع اللازمة لدعم خطوط الانتاج في مصفاة حمص ، واقامة فواصل الاملاح لتصفية النفط الخام من المياه قبل التكرير واستبدال وتجديد ضواغط الوحدة (٢٠٠) والوحدة (١٢) ، واجهزة التحكم والقياس في الوحدات الانتاجية وتطوير وتجديد وحدة التفحيم ومعالجة الغازات واقامة خزانين لمادة الفيول[٣٨] .

صادقت الحكومة السورية في الثامن من نيسان ١٩٩٧ على العقد الموقع بين سوريا والشركة السورية للنفط وشركتي شل سورية لتنمية النفط ودينمكس الالمانية للنفط من اجل التنقيب عن النفط وتنمية انتاجه وذلك بقيمة (١٢) مليون دولار كحد ادنى للالتزام خلال فترة اربع سنوات ضمن منطقة مساحتها (٥٠٠٠) كم^{٢} ، من منطقة دير الزور، كما تم اكتشاف حقل نفط الكشمة التابع لشركة نفط الخابور بطاقة انتاجية (١٢) الف برميل يومياً اما بالنسبة لخطوط النقل فقد انجزت الحكومة السورية الخطوط العابرة لبحيرة الاسد وتبديل مسار الخطوط العابرة لنهر مرقبة وبانياس[٣٩].

عقد المجلس الاعلى للتخطيط برئاسة محمود الزعبي اجتماعاً في الرابع من ايار١٩٩٩ وذلك لبحث الخطة الاستثمارية لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها ، بحضور وليد حمدون رئيس المكتبين الاقتصادي والمالي القطريين ورشيد اخترني نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وسليم ياسين نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وعدد من الوزراء ومديرو المؤسسات والشركات المعنية ، حيث بحث المجلس المذكرات المقدمة حول مشروع الخطة الاستثمارية لوزارة النفط والثروة المعدنية والمؤسسات والشركات التابعة لها ، حيث ناقش المجلس اوضاعها الانتاجية والتسويقية والمالية والفنية والاعتمادات المقترحة ، وكذلك حجم الانفاق

الفعلي بالمقارنة مع حجم الانفاق المخطط ، وتركز البحث على مشروعات الاستبدال والتجديد والتطور واحتياجاتها ، كما جرى بحث مفصل للسبل التي من شأنها رفع مستوى الاداء وتحسينه وتخفيض كلفة الانتاج وتطويره وتنويعه ، والتأكيد على رفع مستوى الانتفاع من الطاقات الانتاجية المتاحة اعتماداً على الذات ، وقد أكد محمود الزعبي استمرار العمل على توفير كل ما من شأنه زيادة الانتاج وتحسينه وتنويعه للنهوض بواقع العمل في هذه الشركات والمؤسسات دعماً للاقتصاد الوطني ، موضحاً اهمية المتابعة الميدانية المباشرة لمستلزمات العمل ولتجاوز الصعوبات التي تعوق العمل [٤٠].

بحث وزير النفط مع رشيد محمد المعراج المدير العام للشركة العربية للاستثمارات البترولية ابيكورب في الثالث عشر من حزيران ١٩٩٩ مختلف الامور المتعلقة بعلاقات التعاون القائمة بين الوزارة والشركة وسبل تعزيزها وتطويرها بما يحقق مصلحتهما المشتركة ، حيث أكد وزير النفط على اهمية هذه اللقاءات في تعزيز العمل العربي المشترك واشاد بالجهود التي تقوم بها الشركة في تحويل بعض مشاريع النفط والغاز في سوريا مؤكداً حرص الوزارة على التعاون مع الشركة كونها احدى مؤسسات العمل العربي المشترك وذلك انطلاقاً من حرص الحكومة السورية على دعم اي شكل من اشكال العمل والتعاون العربي المشترك ، واشاد وزير النفط الى ما تشهده سوريا من تطور كبير في مختلف المجالات منوهاً بأهمية الاستثمار فيها ، ولا سيما في قطاع النفط والغاز ، كما أكد رشيد محمد المعراج اهمية التعاون بين الشركة ووزارة النفط في تحويل بعض مشاريع النفط والغاز وتطوير المصافي وصناعة التكرير وتقديم الخبرات اللازمة والدراسات الاقتصادية لتنفيذ مشاريع التطوير للمساهمة في دفع عملية التنمية والتطور الذي تشهده سوريا الحديثة[٤١] .

عقدت جلسة مباحثات بين وزير النفط والثروة المعدنية وحمدي البنبي وزير البترول المصري في الثامن عشر من تموز ١٩٩٩ في مبنى وزارة النفط بحضور رؤساء مجالس الادارة والمديرون العامون للشركة السورية للنفط وشركات الفرات ودير الزور واعضاء الوفد المرافق للوزير المصري ، تحدث محمد ماهر جمال خلال الجلسة عما انجز من خطوات في مجال التعاون في صناعة النفط والغاز بين سوريا ومصر الذي جاء محصلة التعاون الجاد بين البلدين ونجم عنه توقيع العديد من الاتفاقيات والعقود والتي من شأنها تطوير هذا التعاون بين البلدين ، كما اكد حمدي البنبي على اهمية التعاون بين قطاعي النفط في البلدين مشيراً الى الابعاد الجديدة التي يأخذها هذا التعاون في مجال تبادل الخبرات وتوقيع عقد الاستثمارات الهندسية وانشاء شركات مشتركة جديدة بهدف الاستفادة من الخبرات التي يمتلكها الطرفان بهدف توطين وتطويع التكنولوجيا الحديثة اعتماداً على الخبرات العربية، وفي ختام الجلسة أكد الوزيران حرصهما على وضع كافة الامكانيات المتاحة لدى الجانبين لتطوير القطاع النفطي وبما يساهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية للبلدين ، وبعد جلسة

المباحثات صرح محمد ماهر جمال ان مشروع تطوير ثعبان جرنوس في شركة الفرات للنفط الذي ينفذ بالتعاون مع الشركات المصرية قد بلغت نسبة التنفيذ فيه (٤٨) بالمائة وتبلغ قيمة المشروع ٢١ مليون دولار ، واوضح ان حضارة سورية تعمل في حقول النفط المصرية ، وذلك من خلال الشركة السورية _ المصرية لخدمات النفط المشتركة والمشمولة بأحكام القانون رقم (١٠)[٤٢].

استقبل محمد ماهر جمال في الثامن والعشرين من آب١٩٩٩ رادوير شيانو وزير الصناعة والتجارة الروماني والوفد المرافق له بحضور السفير الروماني في دمشق، حيث جرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون القائمة بين البلدين في مجال صناعة النفط والغاز وافاق تطويرها ، حيث أشار الوزير الروماني في هذا الى اهمية العلاقات التي تربط البلدين في جميع المجالات ، ولا سيما في صناعة النفط والغاز مؤكداً حرص بلاده على تطوير هذه العلاقات وتنفيذ المشاريع المشتركة بما يحقق الفائدة للبلدين ، كما اشاد محمد ماهر جمال بالعلاقات الثنائية بين البلدين مبيناً بعض المشاريع التي قامت الشركات الرومانية بتنفيذها في سوريا في مجال صناعة النفط والغاز والتي كان اخرها مشروع توسيع معمل غاز الجيسة ، واشار الى ان الظروف مواتية للبدء بمشاريع مشتركة جديدة بين البلدين مؤكداً استعداد الوزارة لإقامة من هذه المشاريع[٤٣].

تفقد محمد ماهر جمال في الخامس والعشرين تشرين الاول ١٩٩٩ المنشآت النفطية في مديرية حقول الحسكة واطلع على سير العمل في هذه المنشآت والسبل الكفيلة بتطويرها ، بما يحقق تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة لها ، وتفقد مشروع تخفيف نسبة المياه المرفقة للنفط في موقع محطة تل عدس الذي يقوم بفصل المياه المرافقة للنفط المنتجة في حقول السويدية وكراتشوك والرميلان وبعض الحقول الاخرى حيث اطلع على سير العمل في حقل السويدية والمراحل التي وصلت اليها عمليات الحفر الافقي ، كما ترأس بعد ذلك اجتماعاً موسعاً في مديرية حقول الحسكة للمسؤولين فيها وشدد على ضرورة الاقلاع من الهدر والاهتمام بصيانة المنشآت بشكل دوري وضرورة انجاز الخطة الموضوعة في مواعيدها المحددة ، واشار في حديثه الى اهمية التدريب والتأهيل للعاملين في النفط والاهتمام بالبحث العلمي والمعلوماتية والاستفادة من مراكز التدريب المهني في تطوير الخبرات الفنية[٤٤] .

اقامت وزارة النفط والثروة المعدنية المعرض السوري الدولي الثاني للنفط والغاز (سير اوبل) في معرض دمشق الدولي في الفترة بين ١٠_١٣ نيسان عام ٢٠٠٠ ، حيث شارك في المعرض اكثر من ١٩٠ شركة وطنية وعربية وعالمية ، واوضح وزير النفط والثروة المعدنية تهدف اقامة المعارض في دمشق لاطلاع الفنيين السوريين والعاملين في حقول النفط السورية وفي صناعة النفط والغاز على احدث المستجدات والابتكارات والتكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، كما تهدف الى تبادل الخبرات واقامة جسور بين الشركات النفطية الوطنية والعربية والدولية[٤٥] .

الجدول ادناه يبين انتاج النفط الخام للفترة (١٩٩١_٢٠٠٠)[٤٦].

جدول رقم (٤)

السنة	نفط خام الف م٢
١٩٩١	١٥٥٦٥
١٩٩٢	٢٠١٤٢
١٩٩٣	٢٥٢٠٥
١٩٩٤	٣٠٣٩٥
١٩٩٥	٣٢٤٣٢
١٩٩٦	٣٢٦٢١
١٩٩٧	٣٣١٤٠
١٩٩٨	٣٣٣٧٧
١٩٩٩	٣٥٤٢١
٢٠٠٠	٣٧٢٩١

يبين لنا الجدول رقم (٣) ان انتاج النفط الخام ازداد من (١٥٥٦٥) الف م^{٢} في عام ١٩٩١ ليصل الى (٣٧٢٩١) ألف م^{٢} عام ٢٠٠٠.

الخاتمة:

يتضح مما سبق ان النجاحات التي تحققت في مجال الصناعة كانت نتيجة للسياسيات المتكاملة والجهود المباشرة التي قامت بها الحكومة السورية في بناء الهيكلية الصناعية ولا سيما القطاع العام والخاص والصناعة النفطية، وذلك للاستفادة من جميع الموارد الصناعية المتاحة لزيادة الانتاج وتحقيق زيادة اكثر في المردود الاقتصادي.

الهوامش:

(١) محمد صافي ابو دان، رؤية مستقبلية للصناعة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية،٢ اذار- ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٤، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٩١.

(٢) جريدة البعث السورية ، العدد (١٠٨٧٨)، ٥/ نيسان/ ١٩٩٩ .

(٣) جريدة البعث السورية ، العدد (١٠٩٩٩)، ٦/ ايلول/ ١٩٩٩ .

(٤) خالد عبد النور، تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشر حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من ٢٦ شباط الى ٢٣ اذار ١٩٩٩، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٩٠.

(٥) مالك حبيب، الموسوعة الاقتصادية للساحل السوري، اللاذقية، سوريا، ١٩٩٩، ص٦٧.

(٦) محمد ايمن طرابيشي، الصناعة في سورية (الواقع ، المشكلات، الحلول، القدرات التنافسية، برنامج التأهيل)، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط الاقتصادي، ٢٠٠٠، ص٨٠.

(٧) وزارة الصناعة، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٤، و.(٦)، ص٣.

(٨) مهدي الحافظ، الصناعة السورية والمستقبل، مجلة بحوث اقتصادية، العدد ١٣، ١٩٩٨، ص٣٤.

(٩) مالك حبيب، سورية وثلاثون عاما من مسيرة التصحيح، ص٧٣.

(١٠)الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج١،العدد٥، ص١٥٤؛ جريدة البعث السورية، العدد(١٠٥٨٩)، ٤/ نيسان/ ١٩٩٨.

(١١) رياض الاشتر، اتفاقيات التجارة الدولية واثارها المحتملة على التصنيع في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٩، ص٤٢.

(١٢) سعد بساطة، الصناعة واهميتها في الاقتصاد السوري وآفاق تطويرها في القطاعات المختلفة لتعزيز التحديث والتنمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ٢٣ اذار – ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٤، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٤، ص١٥.

(١٣) الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، ج١ ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٠ ، ص٥٦٧ .

(١٤) مالك حبيب، سورية وثلاثون عاما من مسيرة التصحيح، ص١٣٢.

(١٥) جريدة البعث السورية، العدد (١١٢٦٩) ، ٨/ تموز/٢٠٠٠ .

(١٦) محمد ايمن طرابيشي، المصدر السابق، ص٤٣.

(١٧) عبدو الحمصي، الصناعات التحويلية في القطاع العام ودورها في الاقتصاد السوري، مجلة جامعة دمشق، مج١٤، العدد٢، ١٩٩٨، ص١٢٣.

(١٨) وزارة الصناعة، بيان عن اهم المجزات لعام ١٩٩٢، و.(٤)، ص٢٢.

(١٩) نبيل السمان، الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، د. ن، دمشق،١٩٩٥، ص١٣٤.
(٢٠) رياض الاشتر، المصدر السابق، ص١٤٥.
(٢١) رزان محمد هشام سنوبر، الصناعات الغذائية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٥، ص٥٠.
(٢٢) وزارة الصناعة، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٩، و.(٢)، ص٤.
(٢٣) المصدر نفسه، بيان عن اهم المنجزات لعام ٢٠٠٠، و.(٤)، ص٦.
(٢٤) رياض الاشتر، المصدر السابق، ١٤٥.
(٢٥) ايهم نايل رزق، المصدر السابق، ص٩٦.
(٢٦) عبدو الحمصي، المصدر السابق، ص١٤٤.
(٢٧) جبارة البرغوثي، الصناعة السورية في التاريخ وظلال التصحيح، دار حازم للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، ط١، د.ت، ص٦٣؛ مهدي الحافظ ، المصدر السابق، ص٣٠.
(٢٨) استنادا على ما اقره مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٩١، اصدر حافظ الاسد القانون ١٠ في الرابع من ايار من العام نفسه، حيث جاء في المادة الاولى من هذا القانون استثمار اموال المواطنين العرب السوريين المقيمين والمغتربين ورعايا الدول العربية، والاجنبية في المشاريع الاستثمارية ضمن اطار خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة للدولة، واقامة المشاريع الصناعية المتاحة للقطاع الخاص. للمزيد ينظر: البعث، العدد(٨٥٣٦)، ٦ ايار ١٩٩١.
(٢٩) عابد فضيلة، واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، مجلة جامعة دمشق، مج ١٧، العدد٢، ٢٠٠١، ص١٢٦.
(٣٠) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية للأعوام ١٩٩١-١٩٩٨.
(٣١) قصي عبدالكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السورية أنموذجا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص١٨٤.
(٣٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، النفط والغاز في سورية، العدد ٧١، ١٩٩٢، ص١.
(٣٣) وزارة النفط والثروة المعدنية، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٢،و.(٥) ، ص ٣.
(٣٤) نبيل السمان، المصدر السابق، ص٧٧.
(٣٥) جريدة البعث السورية، (٩٢٣٧)، ٢٠/ ايلول/ ١٩٩٣.
(٣٦) محمد توفيق سماق، سياسات التصنيع في سورية، مؤسسة علا للصحافة والطباعة التوزيع، دمشق، د. ت، ص٥٠.
(٣٧) وزارة النفط والثروة المعدنية، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٤، و.(٦)، ص٧.
(٣٨) وزارة النفط والثروة المعدنية، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٥، و. (٤)، ص٢.
(٣٩) نبيل السمان، المصدر السابق، ص٧٩.
(٤٠) جريدة تشرين السورية، العدد(٧٨٩٨)، ٥/ ايار/ ١٩٩٩.

(٤١) جريدة البعث السورية، العدد (١٠٩٣٢) ، ١٤/ حزيران/ ١٩٩٩ .
(٤٢) جريدة البعث السورية، العدد (١٠٩٦١) ، ١٩/ تموز/ ١٩٩٩ .
(٤٣)جريدة تشرين السورية، العدد (٧٤٩١)، ٢٩/ آب/ ١٩٩٩.
(٤٤) جريدة البعث الاقتصادي السورية، العدد (٧٧)، ٢٦/ تشرين الاول /١٩٩٩ .
(٤٥) جريدة تشرين السورية، العدد (٧٦٧٤) ، ١٤/ نيسان/ ٢٠٠٠ .
٤٦ الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية ١٩٩١- ٢٠٠١.

المصادر:

١- بيان عن اهم المنجزات لعام ٢٠٠٠، و.(٤).
٢- جبارة البرغوثي، الصناعة السورية في التاريخ وظلال التصحيح، دار حازم للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق.
٣- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية ١٩٩١– ٢٠٠١.
٤- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الاحصائية للأعوام ١٩٩١– ١٩٩٨.
٥- جريدة البعث الاقتصادي السورية، العدد (٧٧)، ٢٦/ تشرين الاول /١٩٩٩.
٦- جريدة البعث السورية ، العدد (١٠٨٧٨)، ٥/ نيسان/ ١٩٩٩ .
٧- جريدة البعث السورية ، العدد (١٠٩٩٩)، ٦/ ايلول/ ١٩٩٩ .
٨- جريدة البعث السورية ، العدد(٨٥٣٦)، ٦ ايار ١٩٩١.
٩- جريدة البعث السورية، العدد (١٠٩٣٢) ، ١٤/ حزيران/ ١٩٩٩ .
١٠- جريدة البعث السورية، (٩٢٣٧)، ٢٠/ ايلول/ ١٩٩٣.
١١- جريدة البعث السورية، العدد (١٠٩٦١) ، ١٩/ تموز/ ١٩٩٩ .
١٢- جريدة البعث السورية، العدد (١١٢٦٩) ، ٨/ تموز/٢٠٠٠ .
١٣- جريدة البعث السورية، العدد(١٠٥٨٩)، ٤/ نيسان/ ١٩٩٨.
١٤- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية ، ج١ ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٠ .
١٥- الجريدة الرسمية للجمهورية العربية السورية،ج١،العدد٥.
١٦- جريدة تشرين السورية، العدد (٧٤٩١)، ٢٩/ آب/ ١٩٩٩.

١٧- جريدة تشرين السورية، العدد (٧٦٧٤) ، ١٤/ نيسان/ ٢٠٠٠ .
١٨- جريدة تشرين السورية، العدد(٧٨٩٨)، ٥/ ايار/ ١٩٩٩.
١٩- حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، النفط والغاز في سورية، العدد ٧١، ١٩٩٢.
٢٠- خالد عبد النور، تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة الداخلية والخارجية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية عشر حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من ٢٦ شباط الى ٢٣ اذار ١٩٩٩، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ١٩٩٩.
٢١- رزان محمد هشام سنوبر، الصناعات الغذائية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٥.
٢٢- رياض الاشتر، اتفاقيات التجارة الدولية واثارها المحتملة على التصنيع في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ١٩٩٩.
٢٣- سعد بساطة، الصناعة واهميتها في الاقتصاد السوري وآفاق تطويرها في القطاعات المختلفة لتعزيز التحديث والتنمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ٢٣ اذار – ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٤، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٤.
٢٤- عابد فضيلة، واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، مجلة جامعة دمشق، مج ١٧، العدد٢، ٢٠٠١.
٢٥- عبدو الحمصي، الصناعات التحويلية في القطاع العام ودورها في الاقتصاد السوري، مجلة جامعة دمشق، مج١٤، العدد٢، ١٩٩٨.
٢٦- قصي عبدالكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السورية أنموذجا)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠.
٢٧- مالك حبيب، الموسوعة الاقتصادية للساحل السوري، اللاذقية، سوريا، ١٩٩٩.
٢٨- مالك حبيب، سورية وثلاثون عاما من مسيرة التصحيح.
٢٩- مالك حبيب، سورية وثلاثون عاما من مسيرة التصحيح.

٣٠- محمد ايمن طرابيشي، الصناعة في سورية (الواقع ، المشكلات، الحلول، القدرات التنافسية، برنامج التأهيل)، هيئة تخطيط الدولة، معهد التخطيط الاقتصادي، ٢٠٠٠.
٣١- محمد توفيق سماق، سياسات التصنيع في سورية، مؤسسة علا للصحافة والطباعة التوزيع، دمشق، د. ت.
٣٢- محمد صافي ابو دان، رؤية مستقبلية للصناعة السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية،٢ اذار– ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٤، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ٢٠٠٤.
٣٣- مهدي الحافظ، الصناعة السورية والمستقبل، مجلة بحوث اقتصادية، العدد ١٣، ١٩٩٨.
٣٤- نبيل السمان، الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، د. ن، دمشق،١٩٩٥.
٣٥- وزارة الصناعة، بيان عن اهم المجزات لعام ١٩٩٢، و.(٤).
٣٦- وزارة الصناعة، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٤، و.(٦).
٣٧- وزارة الصناعة، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٩، و.(٢).
٣٨- وزارة النفط والثروة المعدنية، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٢،و.(٥).
٣٩- وزارة النفط والثروة المعدنية، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٤، و.(٦).
٤٠- وزارة النفط والثروة المعدنية، بيان عن اهم المنجزات لعام ١٩٩٥، و. (٤)٢.

List of sources:

1- Statement on the most important achievements of the year 2000, (4).
2- Jabara Al-Barghouthi, The Syrian Industry in History and the Shadows of Correction, Dar Hazem for Publishing, Printing and Distribution, Damascus.
3- The table was prepared by the researcher based on the statistical compilation from 1991-2001.
4- The table was prepared by the researcher based on the statistical compilation for the years 1991-1998.
5- Syrian Al-Baath Economic Newspaper, Issue (77), October 26, 1999.
6- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (10878), April 5, 1999.
7- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (10999), September 6, 1999.

8- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (8536), May 6, 1991.
9- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (10932), June 14, 1999.
10- Al-Baath Syrian Newspaper, (9237), September 20, 1993.
11- 11- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (10961), July 19, 1999.
12- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (11269), July 8, 2000.
13- Al-Baath Syrian Newspaper, Issue (10589), April 4, 1998.
14- The Official Gazette of the Syrian Arab Republic, Part 1, Issue 15, 2000.
15- The Official Gazette of the Syrian Arab Republic, Part 1, Issue 5.
16- Syrian newspaper Tishreen, Issue (7491), August 29, 1999.
17- Syrian Tishreen Newspaper, Issue (7674), April 14, 2000.
18- Syrian Tishreen Newspaper, Issue (7898), May 5, 1999.
19- Arab Socialist Baath Party, Regional Leadership, Oil and Gas in Syria, No. 71, 1992.
20- Khaled Abdel Nour, qualifying the industrial sector to adapt to the requirements of internal and external competition, the Twelfth Tuesday Economic Symposium on Economic and Social Development in Syria from February 26 to March 23, 1999, Society of Economic Sciences, Damascus, 1999.
21- Razan Muhammad Hisham Snobar, Food Industries in Syria, unpublished master's thesis, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Damascus, 2005.
22- Riyad Al-Ashtar, International Trade Agreements and their Possible Impact on Industrialization in Syria, unpublished master's thesis, Faculty of Economics, University of Damascus, 1999.
23- Saad Basata, Industry and its importance in the Syrian economy and the prospects for its development in various sectors to promote modernization and development, Tuesday Economic Symposium on Economic and Social Development in Syria, March 23 - October 12, 2004, Syrian Economic Sciences Association, Damascus, 2004.
24- Abed Fadila, The reality of investment in Syria under Investment Law No. 10 of 1991, Damascus University Journal, Volume 17, Issue 2, 2001.
25- Abdo Al-Homsi, manufacturing industries in the public sector and their role in the Syrian economy, Damascus University Journal, Volume 14, Issue 2, 1998.

26- Qusay Abdul Karim Ibrahim, The Importance of Oil in the Economy and International Trade (Syrian Oil as a Model), Syrian General Authority for Books, Damascus, 2010.
27- Malik Habib, Economic Encyclopedia of the Syrian Coast, Latakia, Syria, 1999.
28- Malik Habib, Syria and Thirty Years of the Correction March.
29- Malek Habib, Syria and Thirty Years of Correction.
30- Muhammad Ayman Tarabishi, Industry in Syria (reality, problems, solutions, competitive capabilities, qualification programme), State Planning Commission, Institute of Economic Planning, 2000.
31- Muhammad Tawfiq Sammaq, Industrialization Policies in Syria, Ola Foundation for Press, Printing and Distribution, Damascus, Dr. T.
32- Muhammad Safi Abu Dan, A Future Vision for the Syrian Industry, the Seventeenth Tuesday Economic Symposium on Economic and Social Development in Syria, March 2 - October 12, 2004, Society of Economic Sciences, Damascus, 2004.
33- Mahdi Al-Hafiz, Syrian Industry and the Future, Journal of Economic Research, No. 13, 1998.
34- 34- Nabil Al-Samman, The Syrian Economy and New Capitalism, Dr. N, Damascus, 1995.
35- Ministry of Industry, Statement on the most important achievements of 1992, (4).
36- Ministry of Industry, Statement on the Most Important Achievements of 1994, (6).
37- Ministry of Industry, Statement on the Most Important Achievements of 1999, (2).
38- Ministry of Oil and Mineral Resources, Statement on the Most Important Achievements for the Year 1992, (5).
39- Ministry of Oil and Mineral Resources, Statement on the Most Important Achievements of 1994, (6).
40- Ministry of Oil and Mineral Resources, statement on the most important achievements of 1995, and. (4)2.